العرب
الثلاثاء 2020/04/14
السنة 42 العدد 11677

فايروس كورونا يخلط أوراق فلاديمير بوتين السياسية

حرب النفط تعيد تقييم قدرة روسيا على استغلال نفوذها لإقامة نظام دولي جديد

اعتاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن يكون قادرا على استعادة السيطرة على الأجندة السياسية من خلال تحويل التركيز عن القضايا الداخلية إلى العظمة الجيوسياسية لروسيا، أو حشد الناس حول ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، أو محاربة من وصفهم بالإرهابيين في سوريا. لكن هذه المرة، حيث تضطر روسيا لمواجهة أزمة عالمية حقيقية، يبدو هذا التكتيك أكثر صعوبة.

الوباء يشكل تحدّيا غير متوقع لبوتين

موسكو – تعزز الأزمة الحالية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وتفشي فايروس كورونا المستجد النظرة السلبية المرتبطة بتوقعات النمو الروسية لسنة 2020. ومع غياب العائدات في صندوق الثروات الوطني في البلاد نظرا لأسعار النفط الحالية، قد يصبح تنفيذ خطة الإنفاق الاجتماعي التي اقترحها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مستحيلا. ويجد الأميركيون في هذه الأخبار فرصة للتدليل على أن القوة الروسية التي ظهرت للعالم في السنوات الأخيرة هي "قوة من ورق"، وستخسر روسيا في الشرق الأوسط، بعد أن خسرت في حرب النفط الأخيرة، وهي مثقلة في الداخل بتداعيات أزمة تفشي فايروس كوفيد – 19.

يذهب في هذه القراءة ستيفن أ. كوك، الباحث الزميل في دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا في مجلس العلاقات الخارجية، لافتا في تحليل نشرته مجلة فورين بوليسي الأميركية إلى أن موسكو أمضت سنوات في بناء نفوذها في المنطقة، لكنها خسرت كل ذلك في لعبة صعبة مع الرياض، في إشارة إلى الأزمة الأخيرة حول النفط، والتي سعت روسيا إلى التخفيف من تداعياتها من خلال الإشادة بالاتفاق العالمي الذي جرى التوصل إليه في عطلة نهاية الأسبوع سيساعد في وضع قاعدة للأسعار.

يذهب في ذات التوجه تقرير نشره مركز ستراتفور الأميركي للدراسات الأمنية والإستراتيجية معتبرا أن الاقتصاد الروسي يواجه عاصفة على الرغم من توقعات موسكو المتفائلة. وقال المحلل في المركز سيم تاك، إن التضخم المتزايد وارتفاع الأسعار مع تأثيرات فايروس كورونا المستجدّ وانخفاض أسعار النفط ستخلف نتائج سلبية إضافية مما يهدد بزعزعة الاستقرار السياسي في روسيا وتغيير خططها طويلة المدى.

أما وكالة أسوشييتد برس فقالت إن فايروس كورونا يقلب أجندة بوتين السياسية في روسيا. وأشارت إلى أن السلطات الروسية استهانت في البداية بالجائحة. وقد شكل الوباء تحديا غير متوقع لبوتين، الذي يعتمد موقفه السياسي الآن على ما إذا كان يمكنه احتواء الضرر الناجم عنه.

لا شكّ أن روسيا ستتأثر بما يشهده العالم اليوم بسبب جائحة كورونا، والتي سبقتها بعض التغييرات التي بدأت تطرأ على ملامح خارطة القوة في العالم، وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، لكن هل يمكن أن يصل الأمر إلى تلك الدرجة التي تتحدث عنها التقارير الأميركية الثلاثة؟

كان من المنتظر أن ينتهي في 22 أبريل التصويت على الصعيد الوطني حول الإصلاحات الدستورية التي ستسمح لبوتين بالبقاء في السلطة حتى عام 2036. لكن بعد انتشار فايروس كوفيد – 19 أرجأ المسؤولون التصويت إلى أجل غير مسمى.

كما كان الروس يستعدون للاحتفال بيوم النصر 9 مايو، بمناسبة انتصار روسيا في عام 1945 على ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية. ويعتبر هذا الاحتفال ذا أهمية كبرى في التقويم الروسي. وفي كل عام يتابعه الآلاف في موسكو. وكان من المنتظر أن يحضر قادة العالم إحياء الذكرى الخامسة والسبعين. ووعد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس وزراء الهند ناريندرا مودي بالحضور. وتلقت الوحدات العسكرية تدريبا بالفعل على موكب الساحة الحمراء. لكن يبدو من المستحيل إقامة مثل هذه الحفل الآن، مع خضوع روسيا للحظر وكذلك الكثير من دول العالم لوقف انتشار الفايروس.

وفي إطار الاستعداد للتصويت ويوم النصر، بدأت وكالة تاس الروسية للأنباء نشر مقتطفات عن أجزاء من مقابلة استمرت ثلاث ساعات مع بوتين، حيث تحدث الزعيم البالغ من العمر 67 عاما عمّا فعله للبلاد في العشرين عاما الماضية وما الذي يتعين إنجازه أكثر. لكن تاس علّقت على مقتطفات يومية من المقابلة، قائلة إنها لم تعد ذات صلة بجمهور يشعر بالقلق.

وقال نيكولاي بيتروف، وهو باحث في برنامج روسيا وأوراسيا في المعهد الملكي البريطاني للسياسات الخارجية (تشاتام هاوس)، إن تفشي المرض أعاد تغيير الأجندة السياسية للكرملين بالكامل.

جلب الوباء معه احتمالات المزيد من الدمار الاقتصادي، بعد انخفاض أسعار النفط، مصدر الدخل الرئيسي لروسيا. ويشير تحليل مركز ستراتفور إلى أنه اعتمادا على الفترة التي ستستغرقها أسعار النفط للعودة إلى طبيعتها قد تواجه البلاد تحديات كبيرة في تحقيق طموحاتها لإصلاح اقتصادها. وقال دينيس فولكوف، عالم الاجتماع بمركز ليفادا المستقل لاستطلاع الرأي، إنه مع استمرار الأزمة، من المرجح أن تتضرر مكانة بوتين بشكل أكبر.

وأثارت استجابة الكرملين للأزمة أسئلة في الداخل والخارج. فعلى الصعيد المحلي، تم انتقاد بوتين لأنه لم يول اهتماما كبيرا للوباء منذ تفشيه، ثم لإبعاد الأزمة عنه عن طريق تفويض قرارات صعبة بشأن عمليات الحظر إلى الحكومات الإقليمية ومجلس الوزراء.

وشكك البعض في الغرب في انخفاض عدد حالات الإصابة بالفايروس الرسمية في روسيا. ورفضوا جهودها التي تم الإعلان عنها لإرسال طائرات من المساعدات الطبية إلى إيطاليا والولايات المتحدة وصربيا كحيلة علاقات عامة.

ونقلت أسوشييتد برس عن صامويل غرين، مدير المعهد الروسي في كلية كينغز كوليدج في لندن، قوله إن "المخاطر التي يواجهها بوتين حقيقية للغاية".

ويلفت خبراء إلى أنه مهما باعد بوتين بين أزماته الداخلية ومشاريعه الخارجية، خاصة في الشرق الأوسط، أو صراعه مع حلف شمال الأطلسي، لا بد أن يتأثر بعضها ببعض. خاصة وأن العالم مقبل على مرحلة تغيير بنهاية أزمة كورونا وستحتاج مختلف الدول مهما كانت قوتها إلى مراجعة سياساتها. ويضيف الخبراء أنه إذا لم تتّضح تداعيات أزمة كورونا الداخلية على حضور روسيا الخارجي فإن "خسارتها" في حرب أسعار النفط سيكون لها تأثير مباشر. ويميل إلى هذه الرؤية تقرير فورين بوليسي حيث يقول كاتبه ستيفن كوك إن روسيا بالغت في لعب أوراقها في المنطقة.

ولا يشير المحلل إلى دور روسيا في سوريا تحديدا، أو حتى علاقتها بما يجري في ليبيا، لكنه يفند النظريات التي تحدث مجتمع السياسات الخارجية عنها في السنوات الماضية عن صعود نظام إقليمي جديد قد تعوض فيه روسيا الحضور الأميركي، خاصة بعد أن قام حلفاء واشنطن بتطوير علاقات دبلوماسية وتجارية وعسكرية مع القوى التي تتنافس معها؛ الصين وروسيا. ويؤكد كوك أن ما تعيشه روسيا اليوم سيكتب "نهاية لفكرة أن موسكو ستلعب دورا مهما في إقامة نظام جديد".

ستيفن أ. كوك
الرئيس الروسي بالغ في لعب أوراقه في المنطقة

نيكولاي بيتروف
كورونا غيّر الأجندة السياسية للكرملين بالكامل

صامويل غرين
المخاطر التي يواجهها فلاديمير بوتين حقيقية للغاية

الشعبوية تعقّد أداء تونس في أزمة الحجر الصحي

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

تضغط فئات مختلفة على السلطات التونسية من أجل العودة التدريجية إلى الحياة العملية، بدءا من رجال الأعمال الذين لم يخفوا من البداية رفضهم لاختيار العزل الجماعي الكامل في البلاد، وصولا إلى الفئات الهشة من ذوي الأعمال غير القارة.

وتجد حكومة إلياس الفخفاخ، التي حصلت على تفويض من البرلمان وبدأت بإقرار مراسيم طوارئ، نفسها في وضع صعب بين دعوات البقاء في البيت لتجنّب الانتشار السريع للفايروس والعجز عن مجابهته لقلة الإمكانيات، وبين حاجة فئات كثيرة للعمل وتوفير حاجياتها، خاصة أن أداء الحكومة في توفير الضروريات خلال شهر من الأزمة كان مرتبكا وطغى عليه الجانب الاستعراضي.

وبات واضحا أن الحكومة، التي تتشكل في أغلبها من وزراء ومسؤولين بلا تجربة في الحكم، قد وجدت نفسها في موقف صعب بعد أن رفع الخطاب الشعبوي للمسؤولين السياسيين من انتظار الشعب للدعم الحكومي، حيث بدا الناس ينتظرون أن توفر لهم كل شيء وبسرعة كبيرة بالتزامن مع إغراءات العزل الإجباري، لكن الصدمة كانت كبيرة بسبب شحّ الأساسيات وارتفاع الأسعار وشيوع قصص المحسوبية والولاءات في توزيع المواد الغذائية. وقاد موجة الشعبوية الرؤساء الثلاثة أنفسهم (الجمهورية والحكومة والبرلمان)، وأظهر رئيس البرلمان راشد الغنوشي نفسه، وهو يتبرع بشيك أمام وسائل الإعلام، وذلك كردّ مباشر على تبرع الرئيس قيس سعيّد بمبلغ مالي في مؤسسة للبريد، فيما أطلق رئيس الحكومة وعودا كثيرا مع كل ظهور إعلامي لإقناع الناس بجدوى الحجر الصحي، لعل أكثرها شيوعا تهديد رجال الأعمال ممن يرفضون التبرعات بحملهم على ذلك بطرق أخرى.

لقد بدا ظهور المسؤولين في الدولة، وكذلك استعراض بعض السياسيين والنواب لتبرعاتهم وأنشطتهم الإنسانية، في صورة تنافس في حملات انتخابية سابقة لأوانها، مع أن الانتخابات مازالت بعيدة، وهذا التنافس زاد من الضغوط على دولة هشة وإمكانياتها محدودة، ولم تتعوّد على تحديات من هذا الحجم في مناسبات سابقة.

وأنتجت الانتخابات فوزا كبيرا لتيارات تصنّف نفسها كأحزاب ثورية تعتقد أن الدولة مهمتها أن تصرف على التعليم والصحة وتؤمم النفط وتلغي كل الاتفاقيات السابقة، وهي صورة للدولة الاشتراكية القديمة التي فشلت في تجارب مختلفة بالمنطقة وأنتجت إدارة مترهلة يسيطر عليها الفساد، وزرعت في الشعوب التواكل والانتظار.

لكن الفارق هنا أن تونس ليست دولة نفطية لتتولى استنساخ التجارب القديمة والإنفاق على شراء السلم الاجتماعي مثلما يحدث في الجارة الغربية الجزائر، فالدولة تتولى بالكاد الإيفاء بالتزاماتها المحلية في الصحة والتعليم والخدمات الضرورية، فضلا عن أنها تلجأ في تحقيق ذلك إلى القروض متعددة الجهات، وخاصة من المؤسسات المالية الدولية.

الحكومة التي تتشكل في أغلبها من وزراء ومسؤولين بلا تجربة في الحكم تجد نفسها في موقف صعب

وزاد الضغط على الدولة بعد الثورة بسبب سياسة الترضية متعددة الوجوه خاصة في العلاقة باتحاد الشغل وما تعلّق بزيادة أجور مئات الآلاف من الموظفين، ومحاولة استرضاء المؤسسة الأمنية والعسكرية بزيادات متسارعة في السنتين الأوليين للثورة، وهي سياسة جعلت حكومات ما بعد الثورة تصطدم بلاءات صندوق النقد والبنك الدولي ودول مانحة أخرى تشترط توظيف الأحوال في دعم الاستثمار وتوفير مواطن الشغل بدلا من السياسات الاستعراضية.

ويسود تخوف لدى الجهات المالية أن يتم صرف الجزء الجديد من قرض البنك الدولي الذي تم إقراره مؤخرا، وقيمته 745 مليون دولار في ترضية الخطاب الشعبوي للأحزاب الحكومية أو المعارضة التي تسعى إلى استقطاب الشارع عبر المنح والمساعدات الاجتماعية، وهو خيار قد يهدئ غضب الشارع بشكل مؤقت في فترة الوباء، لكنه سيتحوّل إلى ورقة ضغط مستقبلية على أي حكومة تعمد إلى سياسات تقشفية لإنقاذ الاقتصاد.

وتُشد الأنظار إلى المراسيم التي بدأت حكومة الفخفاخ بإصدارها من يومين، وهل ستتمكن من معالجة مخلفات الوباء بشكل عادل يعطي الدعم للمتضررين بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية، صغرى ومتوسطة وكبرى، أم ستواصل الحكومة الخيار الشعبوي القائم على إظهار الدعم للفقراء دون أن يصل إليهم، وإذا وصل فسيكون محدودا وبلا قيمة في ضوء ارتفاع الأسعار واحتكار المواد الأساسية في حياة الناس.

إن الشعبوية تخفي حقيقة أن هذه الحكومة ضعيفة وخائفة بسبب محدودية التجربة، وخاصة لغياب التوافق بين مكوّناتها المتنافرة التي صعدت إلى البرلمان بالشعارات وتجد نفسها مُجبرة على المقامرة بالدولة وإمكانياتها لإرضاء جمهورها الانتخابي.

وتجري تسريبات عن وجود خلافات قوية بين الوزراء، حيث ينتصر شق لوزير الصحة عبداللطيف المكي، الذي يتمسك باستمرار الحجر الصحي لأسابيع أخرى لحين زوال خطر كورونا، فيما يتمسك الطرف الآخر بالعودة التدريجية للحياة العملية وعدم التضحية بالاقتصاد.

لقد أعطى بكاء وزير الصحة منذ أيام إشارات قوية على أن الحكومة واقعة تحت ضغط ولا تدري كيف ستتحرك خاصة في ظل تحدي الشارع لقراراتها، خاصة أن هذا التحدي يعود إلى خطوة غير مدروسة ومناقضة تماما لقرار وزارة الصحة من وزير الشؤون الاجتماعية، الذي أطلق قنبلة الدعم المالي ما جعل عشرات الآلاف يتجمعون أمام مقرّات البريد والمؤسسات المحلية الأخرى بحثا عن المساعدات.

لكن الخطر الأكبر، وفق أوساط مختلفة، هو الحملة على رؤوس الأموال وتشويه المستثمرين واستعمال مواقع التواصل الاجتماعي لابتزازهم عبر حملات منظمة، ما قد يدفع ما تبقى منهم إلى الرحيل أسوة بالمئات منهم الذين قرروا مغادرة البلاد في بدايات الثورة بسبب الإضرابات والابتزاز النقابي واختاروا الاستقرار في بلدان تسمح بحماية أموالهم.

وتشير هذه الأوساط إلى أن الأحزاب الحاكمة إذا لم تراجع خطابها في التعاطي مع المسألة الاقتصادية، فإنها ستضع أرضية لركود طويل يتجاوز توقعات صندوق النقد الدولي الذي يتوقع انكماشا في حدود 4.3 في المئة. وترتفع دعوات مجهولة تلقى رواجا على مواقع التواصل لمصادرة أموال رجال أعمال، أو الضغط عليهم لخلاص قروض، فضلا عن سنّ ضرائب جديدة ضدهم، كان آخرها مقترح حزب العمّال المعارض طالب الحكومة باعتماد "ضريبة كورونا" على الثروات ورؤوس الأموال.

إن أزمة الحجر الصحي قد كشفت محدودية الأداء الحكومي في حلّ الأزمة والسعي إلى توفير بدائل حقيقية لإنقاذ البلاد بتشريك مختلف الفرقاء في الحوار ومراعاة مصالح الجميع، والتخلّي عن الحملات الانتخابية وتأجيلها لوقتها.